مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق

إطار إدارة الالتزام

تاريخ إصدارة المستند

رقم الإصدارة	الجهة المنفذة	تاريخ التعديل/الاعتماد	اعتمدها	الأسباب
١ (الإصدارة الحالية)	الإدارة	٢٧ فبراير ٢٠٢٠	- الإدارة - لجنة التدقيق - مجلس الإدارة	تطبيق نظام الحوكمة

المقدمة والمسؤولية:

إن الهدف من هذا الإطار هو تقديم إحاطة بشأن الالتزام، بما في ذلك اتباع نهج متخصص للتعرّف على المخاطر، فضلاً عن تصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية، والتي تقلل مجتمعة من مخاطر عدم الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. علاوة على ذلك ، يحدد هذا الإطار توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الوظائف المختلفة، مثل الإدارة والإدارة القانونية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام.

"الالتزام" يعني التوافق مع القوانين ومع كلٍ من اللوائح الخارجية والداخلية، ويعتبر الالتزام من مسؤولية الإدارة المباشرة التي تتبع في نهاية المطاف إلى الإدارة التنفيذية.

تساعد وظيفة الالتزام الإدارة المباشرة على تطوير وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية من أجل إدارة مخاطر انتهاك القوانين واللوائح الخارجية والداخلية (مخاطر الالتزام).

ولوظيفة الالتزام دور وقائي واستشاري وإشرافي مع التركيز بشكل خاص على مايلي:

- تيسير التعرّف الفعال على خطر مخالفة المتطلبات ذات الصلة، مثل الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها في الشركة - اللوائح الداخلية – التعهدات المتضمنة في القروض – و المجالات الأخرى التي تراها إدارة الالتزام مناسبة بالتعاون مع الإدارة ولجنة التدقيق، وكذلك تقديم الاستشارة بشأن تدابير الحد من المخاطر.
- تطوير وتسهيل تنفيذ الضوابط الداخلية التي ستوفر الحماية من مخاطر الالتزام.
- المتابعة ورفع التقارير عن فعالية تدابير الرقابة.
- تزويد الأعمال بالاستشارة حول السلوك والممارسات المقبولة فيما يتعلق بتفسير القواعد الخارجية والداخلية.
- رصد التطورات التنظيمية ذات الصلة ضمن مجالات مسؤولية إدارة الالتزام.
- ضمان الوعي والتدريب

خطوط الدفاع الثلاثة وفصل المهام:

إن خط الدفاع الأول يمتلك ويدير المخاطر التشغيلية، وبالتالي يضمن كفاية الرقابة الداخلية التي يؤديها الموظفون. وهذا يستلزم، من بين أشياء أخرى ، تنفيذ التدابير لضمان التزام أنشطتهم بالمتطلبات الخارجية والداخلية. وعادة ما يتم تنفيذ أنشطة الرقابة التشغيلية اليومية من قبل الموظفين في هذا الخط ضمن الحدود الموضوعة من قبل الإدارة التشغيلية.

أما خط الدفاع الثاني فيراقب ويوجه ويساعد على تحسين ورفع التقارير عن الضوابط الرقابية للخط الأول. ولدى الخط الثاني رقابة داخلية داخل تكوينه. ومن مسؤولية الإدارة مسؤولية إنشاء وظائف رقابة مختلفة من أجل المساعدة في تصميم و / أو مراقبة الضوابط الرقابية التي يتم تنفيذها بواسطة الخط الأول. و يتم تنفيذ أنشطة الرقابة في الخط الثاني عن طريق **إدارة الالتزام و المخاطر**.

و يتم تنفيذ خط الدفاع الثالث عن طريق إدارة التدقيق الداخلي، ويوفر درجة أكبر من الضمان المستقل والموضوعي، إذ يقوم التدقيق الداخلي بتقييم ما إذا كانت عمليات الحوكمة والرقابة مناسبة وما إذا كانت وظائف الرقابة الداخلية تعمل على النحو المنشود ، بما في ذلك ما إذا كان خطي الدفاع الأول والثاني يعملان بكفاءة وفعالية ، ويساهمان في تحقيق المؤسسة لأهدافها.

التزام الإدارة:

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان عمل المؤسسة وفقًا للقوانين واللوائح. ويتطلب نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية من مجلس الإدارة وضع سياسات وإجراءات لضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح.

والإدارة مسؤولة عن وضع إدارة مناسبة للمخاطر وضوابط للرقابة الداخلية بناءً على الموجهات وحدة المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة.

التبعية الإدارية والاستقلالية:

إن وظيفة الالتزام تتبع إدارياً مباشرةً للمدير التنفيذي، مما يسمح لهذه الوظيفة أداء مسؤولياتها وفي نفس الوقت حماية استقلاليتها من الإدارة المباشرة.

وتقوم وظيفة الالتزام برفع تقارير على نحو سنوي للجنة التدقيق التابعة للمجلس، وفي مناسبات أخرى إن استدعى الأمر ذلك.

ويتاح لوظيفة الالتزام الوصول إلى المعلومات المطلوبة من أجل أداء ومتابعة الأنشطة وأداء مسؤولياتها على نحوٍ مُرْضٍ.

المنهجية: الأنشطة الرئيسية لوظيفة الالتزام

١. منهجية المخاطر:

من أجل التنفيذ الفعال والملائم لدور الالتزام ، بما في ذلك تحديد أولويات المهام واستخدام الموارد، ينبغي أن تطبق وظيفة الالتزام نهجًا قائمًا على المخاطر إذ تعتبر تقييمات المخاطر شرطا مسبقا لبرنامج الالتزام.

يجب وضع خطة التزام/ خطة عمل دورية بناءً على نتائج تقييم المخاطر. وتعتبر الخطة المستندة إلى المخاطر أداةً ضرورية للإدارة الفعالة لمخاطر الالتزام. يجب أن توفر الخطة نظرة عامة على جميع الأنشطة والمهام التي يتعين الاضطلاع بها خلال الفترة المتعلقة بمنع / الحد من مخاطر الالتزام. يجب الموافقة على الخطة من قبل لجنة التدقيق والإدارة.

٢. إطار الحوكمة:

يجب أن تكون وظيفة الالتزام قوة دافعة في ضمان قيام الشركة بإنشاء المستندات حوكمة والحفاظ عليها في المجالات ذات الخطورة العالية. ويجب أن تخضع مستندات وأطر الحوكمة لمراجعات وتحديثات مستمرة.

٣. ترتيبات الالتزام في قمة هرم السلطة والاتصالات والتدريب

من خلال تضمين الموضوعات المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام على جدول الأعمال في اجتماعات الإدارة وبمراقبتها لمسؤوليات كل منهم بشكل عام، فإن الإدارة ، سواء أكانت الإدارة العليا أو المتوسطة ، تضع المعيار لعمل المؤسسة في مجال الالتزام.

يجب على وظيفة الالتزام تطوير والاحتفاظ بالمواد والخطط لتدريب الموظفين والمقاولين على اللوائح الخارجية والداخلية ذات الصلة.

٤. فحص الخلفية (بذل العناية الواجبة للنزاهة)

إن فحص بذل العناية اللازمة للنزاهة هو فحص وتقييم شركاء الأعمال، بما في ذلك الملاك والموظفون الرئيسيون، من أجل الحصول على تأكيد معقول على نزاهتهم وأخلاقيات العمل. إن التعاون مع الشركاء التجاريين والوكلاء ومتلقي الاستثمار والموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات والعملاء ، وما إلى ذلك، قد يعرض المؤسسة لخطر التورط في فساد / رشوة أو أشكال أخرى من الجرائم المالية. ومن الأمثلة على ذلك التهرب الضريبي ، وغسل الأموال / تمويل الإرهاب أو الإغراق الاجتماعي ، مما قد يؤدي إلى اتهامات بالتواطؤ و / أو فقدان السمعة.

٥. تسجيل الانحرافات / الإبلاغ عن أحداث الخسارة

يجب أن تسهل وظيفة الالتزام الإبلاغ عن أحداث الخسارة والانحرافات عن المتطلبات التنظيمية. يجب إنشاء نظام يوفر نظرة عامة على أية مخالفات أو مخالفات مشتبه بها للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية. ويكون الهدف ، من بين أشياء أخرى ، تحديد ما إذا كانت الحوادث / الانحرافات الفردية قد نجمت عن خطأ عشوائي أو ما إذا كانت أكثر منهجية في طبيعتها ، وما إذا كانت الأخطاء هي نتيجة لقرارات واعية أو غير واعية.

٦. المراقبة والتقييم

يجب أن تقوم وظيفة الالتزام بمراقبة وتقييم فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للإدارة لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والقواعد الداخلية ذات الصلة حيث يساعد ذلك في تحديد ما إذا كانت السياسات والإجراءات مصممة بفعالية ، وما إذا كانت تتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها وما إذا كانت قد تم تنفيذها في الواقع العملي. وبالإضافة إلى المراقبة المستمرة ، قد تشمل طرق المراقبة والتقييم ذات الصلة عمليات التدقيق أو الاختبارات العشوائية أو الاستبيانات أو المقابلات أو التضمين في استطلاعات الموظفين.

٧. التوثيق المستندي:

يجب أن يضمن توثيق أنشطة وتدابير الرقابة، بما في ذلك تقييمات المخاطر والحوادث والانحرافات الروتينية والتدريب وما إلى ذلك ، إمكانية التتبع وإمكانية التحقق بالإضافة إلى توافر الدليل على الإجراء المتخذ ، وكذلك الإجراء الذي لم يتم اتخاذه لمنع أو إدارة مخاطر الالتزام.

٨. رفع التقارير

يجب أن توفر التقارير للإدارة ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة معلومات ذات صلة ودقيقة حول الأمور التي يتم تحديدها ضمن مجالات مسؤولية وظيفة الالتزام حيث تشكل التقارير الأساس لتقييم الرقابة الداخلية وتقييم الحاجة إلى أية تدابير.

قد تشمل المسائل التي يتم رفع تقارير بها ما يلي:

- تغييرات تنظيمية كبيرة.
- تقييم مخاطر مخالفة القوانين واللوائح / مخاطر الالتزام.
- التدابير المتخذة للحد من خطر مخالفة القوانين واللوائح.
- حالة الالتزام في المجالات ذات الأولوية - نتائج أنشطة المراقبة والتقييم.

- مخالفة القواعد واللوائح / حوادث الخسارة.
- تقارير من الجهات الإشرافية.
- تدابير الاستجابة لتقارير التدقيق الداخلي أو التحقيقات.
- أية أمور أخرى تنصح بها الإدارة / لجنة التدقيق/مجلس الإدارة.

الموافقات والإعتمادات:

أليك جريوال المدير التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة	
إيوان كاميرون المدير المالي	
الشيخ خليفة بن عبد الله آل ثاني رئيس لجنة التدقيق	
الشيخ سحيم بن عبد الله آل ثاني نائب رئيس مجلس الإدارة	